ملــف

الأزمات العالمية وتداعياتها الاقتصادية

الأزمـة الماليـة العالميـة.. تأمـل ومراجعـة

عَلَّة مـراد(*)

أستاذ مساعد في كلية العلوم الاقتصادية والتسيير
والعلوم التجارية في جامعة زيان عاشور، الجلفة ــ الجزائر.

مقدمة

عندما تعطس أمريكا يصاب العالم بالزكام. هكذا ورد العنوان في واجهة كبريات المجلات الاقتصادية، وهكذا هو الواقع فعلاً، فالأزمة المالية الحالية انتشرت كالنار في الهشيم، وتركت علامات استفهام متزايدة ومحيِّرة حول مدى تأثر الاقتصاديات في العديد من البلدان، المتقدمة منها والسائرة على طريق النمو؛ إذ استفحل عدوى فيروسها فطاول أكبر وأعرق المؤسسات المالية الدولية في أمريكا وأوروبا، وحتى اليابان.

إذاً، الأزمة المالية العالمية هي حديث الساعة، حيث قال عنها الرئيس الأسبق لبنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي آلان غرينسبان: «. . **الأزمة هي الأخطر منذ قرن، ولم تنته بعد، وستستغرق مزيداً من الوقت، وأتوقع انهيار العديد من المؤسسات المالية الكبرى بسبب القسوة الاستثنائية لهذه الأزمة**». وبالتالي، فإنه نظراً إلى خطورة هذه الأزمة وخطورة تأثيراتها، كان لا بد من الوقوف على أهم حيثياتها وجوانبها، وكذا التطرق إلى أهم الأسباب التي أدت إلى هذه الكارثة المالية، بل قُل هذا الإعصار المالي.

أولاً: الأزمة المالية العالمية «تصورٌ واستقصاء»

تعتبر الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨ من أكبر وأعنف الأزمات التي تعرض لها العالم الاقتصادي والمالي، نظراً إلى ما خلّفته من خسائر في معظم القطاعات الاقتصادية العالمية. لذا سنتطرق إلى مفهوم الأزمة المالية الحالية وصفاتها وأهم أسبابها وتفسيرات حدوثها.

(*) البريد الإلكتروني: mourad805@gmail.com.

١ ـ تعريف الأزمة المالية

تعرّف الأزمة المالية الحالية بأنها اضطراب فجائي وحاد جداً طرأ على التوازن الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية لينتقل إلى باقي دول العالم. وتتجسد الأزمة الراهنة التي عصفت بالاقتصاد الأمريكي في حدوث أزمة مالية شديدة انتقلت تداعياتها إلى أسواق المال في الدول، وبات علاجها عسيراً. ولعل تزايد ظاهرة الذعر المالي لدى الأفراد في البلدان التي ضربتها الأزمة، وتوجه هؤلاء الأفراد نحو سحب أموالهم من المصارف، وتزايد هذه الحلقات بسرعة غير متوقعة، كلّ ذلك أدى بشكل واضح إلى انهيارات مالية في كبريات المصارف الائتمانية، لعل أهمها «مصرف ليمان براذرز». وعندما يُنظر إلى الأزمة الحالية لا يمكن الجزم قطعاً بكونها أزمة جزئية تقتصر على القطاع العقاري، بل أصبحت شاملة تؤثر مباشرة في الاستهلاك الفردي الذي يشكل ثلاثة أرباع الاقتصاد الأمريكي، وهو بالتالي الأساس الذي ترتكز عليه حسابات معدلات النمو. والأزمات لا تأتي من فراغ بل تتفاعل مع الوضع الاقتصادي الكلي؛ فالولايات المتحدة الأمريكية تعاني جملة مشاكل خطيرة، لعل في مقدمتها عجز الميزان التجاري، وتفاقم المديونية الداخلية والخارجية، إضافة إلى الارتفاع المستمر لمعدلات البطالة والتضخم والفقر[١].

إنه لمن المعروف أن هناك نوعين من الأزمات المالية من حيث التأثير، **أولهما** يؤثر في الاقتصاد الحقيقي (قطاع الإنتاج) تأثيراً كبيراً، ويؤدي إلى حالة كساد اقتصادي، و**ثانيهما** يؤثر في الاقتصاد الحقيقي تأثيراً محدوداً للغاية، فلا يؤدي إلى كساد اقتصادي.

ويمكن تصنيف الأزمة المالية الأمريكية التي يشهدها الاقتصاد العالمي اليوم من النوع الأول، والأدلة على ذلك واضحة؛ فتقارير صندوق النقد الدولي، التي ترصد تطور أداء الاقتصاد العالمي والتنبؤ به، تشير إلى أن الاقتصاد العالمي سيشهد حالة تباطؤ اقتصادي في الفترة المقبلة، بل يلاحظ الراصد لتقارير صندوق النقد الدولي أن الصندوق دأب في الأشهر القليلة الماضية على إصدار عدد أكبر من التقارير بين فترات زمنية قصيرة يعيد فيها تنبؤاته بشأن الاقتصاد العالمي، وكلّ تقرير يشير إلى أن الاقتصاد سيشهد تباطؤاً يفوق التباطؤ المشار إليه في التقرير السابق.

٢ ـ أهم الصفات التي جعلت الأزمة المالية الحالية أزمة عالمية

يمكن أن نذكر منها ما يلي:

● الاقتصاد الأمريكي اقتصاد عالمي، حيث إن هناك ٧٠ بالمئة من الشركات الأوروبية واليابانية تعرض سلعها في السوق الأمريكية.

(١) مصطفى بشير، براق محمد وفرجي محمد، «الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري،» ورقة قدّمت إلى: ندوة دراسية نظمت بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة زيان عاشور، الجلفة ـ الجزائر، بتاريخ ١/ ١٢/ ٢٠٠٨.

● قيام معظم دول العالم باستثمار احتياطات صرفها في شراء السندات من الخزانة الأمريكية.

● الدولار عملة عالمية بلا منافس، وبالتالي تتأثر الأسواق الأخرى به.

● الترابط بين الأسواق المالية العالمية تحت ثلاث قواعد: قاعدة إزالة الحواجز المالية؛ قاعدة الصندوق التي تدعو إلى التحرر والحرية في انتقال رؤوس الأموال؛ قاعدة إزالة الوساطة.

٣ ـ أسباب الأزمة المالية العالمية

يختزل خبراء المالية الدولية أهم الأسباب التي ساهمت في بروز الأزمة المالية الجديدة بالآتي(٢):

● قامت مؤسسات مالية وبنوك بإقراض أموال «عقارية» لأُسر غير قادرة على التسديد ودون ضمانات كافية. وشجعت الحكومة الأمريكية هذه العملية بمقتضى قانون يعود إلى عام ١٩٧٧، وينص على إمكانية أن تطلب أية مؤسسة مالية من الدولة (وبالتحديد من «الهيئة الفدرالية للتأمين على الودائع») ضمانات لودائعها المالية إذا التزمت هذه المؤسسة بإقراض أُسر أمريكية من ذوات الدخل المتواضع.

● طُلب من الأُسر الأمريكية أن تسدد خلال سنتين فوائد القرض معفاة من الضرائب، ثم أن تسدد في السنة الثالثة الفوائد وأصل الدَّين، علماً بأن الأُسر التي قامت بالاقتراض لشراء عقارات ومساكن استفادت مقابل نسب فوائد عالية من قروض تصل إلى١١٠ بالمئة من قيمة العقار. أضف إلى ذلك رسماً إضافياً للمخاطر أعلى بكثير من نسب الفوائد.

● بعد بلوغ أجَل الدفع، وجدت مئات الآلاف من الأُسر نفسها عاجزة عن التسديد. وأدى ذلك إلى تراجع قيمة القروض. وتشكل هذه النقطة أول مشكل يُطرَح، أي عدم قدرة مئات الآلاف من الأُسر على تسديد مليارات الدولارات من القروض.

● قامت مؤسسات مالية بإقراض الأُسر المالكة لعقارات الفئة السابقة التي تريد شراء عقارات مقابل ضمان العقار. ولكن منذ بداية عام ٢٠٠٨، عرفت سوق الأملاك العقارية ركوداً، وتراجعت أسعار العقارات والمساكن في الولايات المتحدة الأمريكية. حينها طلبت البنوك من الأُسر تسديد ديونها، إلا أن آلاف الأُسر أضحت عاجزة عن تسديد ديونها، بينما فقدت القروض الممنوحة من قيمتها.

وكانت النتيجة أن خفضت الأُسر العاجزة مستوى استهلاكها، وتراجعت قدرتها الشرائية، فأصيب عدد كبير من الشركات والمؤسسات بالعجز، الأمر الذي دفعها إلى تسريح الكثير من الموظفين والعمال. وارتفعت نسبة البطالة في آب/ أغسطس وأيلول/ سبتمبر ٢٠٠٨ بصورة

---

(٢) حفيظ مواليلي، «أسباب الأزمة المالية العالمية،» **الخبر** (الجزائر)، ٧/ ١٠/ ٢٠٠٨، ص ١١.

قياسية في مقابل عجز البنوك عن استرجاع أموالها وبيع الأملاك العقارية التي تقوم بحجزها لعدم إقبال أحد على شرائها. وبالتالي أضحت البنوك تعاني نقصاً في السيولة وعدم القدرة على الوفاء بالتزاماتها، وأصبحت مهددة بالإفلاس.

• قامت المؤسسات المالية بتوريق قروضها، أي إصدار سندات، وحولتها إلى منتج يمكن بيعه أو شراؤه في البورصة؛ فالبنوك سعت إلى بيع الديون لطرف آخر عبر البورصة، خاصة صناديق الاستثمار. ولكن حينما كانت قيمة الديون في البداية عالية، كان الطلب عليها ملحوظاً، غير أن السندات، ومع بروز المشاكل، فقدت من قيمتها، وبدأت صناديق الاستثمار تسعى إلى التخلص منها بأي ثمن لانعدام المشتري، وهو العامل الثالث.

• لتفادي العجز، قامت صناديق الاستثمار ببيع سندات كانت في حيازتها، وليس لها علاقة بالقروض الرهينة، حيث فقدت هذه السندات من قيمتها في وقت أضحت فيه البنوك تعاني نقصاً وشحاً في الموارد المالية لأن الصناديق اشترت السندات من البنوك، وبالتالي سحبت منها أموالاً طائلة، وأصبحت تعاني نقصاً في الأموال والسيولة.

• مع عجز البنوك، حاولت هذه الأخيرة الاقتراض من بنوك أخرى عبر السوق النقدية، ولكنها فشلت، واتسعت رقعة البنوك العاجزة، وهو ما ساهم في بروز أزمة في النشاط المالي. هنا بدأت البنوك المركزية تقدم مليارات الدولارات كقروض للبنوك، لكن الوضع كان يزداد سوءاً.

• بدأت مضاربة كبيرة في البورصة، حيث أقدم الوسطاء الماليون على بيع سندات بأعداد كبيرة لضمان الحصول على السيولة، وهو ما ساهم في انخفاض قيمة السندات. وما تزال قيمة الأسهم والسندات التي تمثل قطاعات صناعية تسجل تراجعاً.

• أدت هذه العوامل مجتمعة إلى تعرّض أكثر من ٥٠ بنكاً وشركة تأمين أمريكية وأوروبية للإفلاس أو لأوضاع مالية صعبة، مع تسريح آلاف العمال في الولايات المتحدة وأوروبا، وارتفاع نسب التضخم، أي ارتفاع قيمة السلع، وتراجع عدد فرص العمل التي تتاح شهرياً، الأمر الذي أثّر سلباً في القدرة الشرائية لشريحة كبيرة، وأدى إلى تراجع الطلب وبروز حلقة مفرغة (هوة) بين تراجع الطلب وارتفاع معدلي البطالة والتضخم.

٤ ـ أهم التفسيرات التي قدمت للأزمة المالية العالمية

تعددت التفسيرات التي طرحها كبار الخبراء الاقتصاديين؛ فمنهم من يرى أن الأزمة المالية الحالية أزمة نظام، ومنهم من يرى أنها تعود إلى سبب ديني بحت، وهو الربا الذي تتعامل به البنوك، وهناك من يرى أنها مؤامرة مدبَّرة، بالإضافة إلى عدة تفسيرات أخرى.

أ ـ الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ أزمة نظام

إن كلّ نظام اقتصادي يقوم على ثلاث ركائز أساسية هامة، وهي: **الركن الفلسفي**، أي الإحساس بالأمان والاستقرار؛ **أهداف النظام**، وهي تحقيق الرفاهية والشغل والتنمية البشرية

وإعداد الإنسان الصالح؛ **آليات النظام**، وهي عبارة عن مجموعة من الوسائل والأدوات التي تحرك النظام وتسيّره.

بالنسبة إلى الركن الفلسفي، فقد افتقده النظام الرأسمالي، أي افتقد الأمان ولازمه الإحساس بالخطر الدائم، وذلك نتيجة عدم ثقة الأفراد بهذا النظام.

وبالنسبة إلى الأهداف، أصبح هناك تفاوت واسع بين الأغنياء والفقراء، وأصبح هناك إنسان بشع مملوء حقداً وغلاً، أي طغيان المادة والجشع في المجتمع الرأسمالي.

أمّا بالنسبة إلى آليات النظام، فإن طائفة أو «شلّة» من مراهقي «وول ستريت» هي التي أصبحت تسيِّر هذا النظام[٣].

وبالتالي، فإن التراجع إلى هذه الركائز الأساسية بمجرد حدوث الأزمة المالية العالمية يدل على أمر واحد لا غير، وهو عدم وجود مبادئ أصلاً.

إضافة إلى المبادئ الثلاثة أعلاه، فإن الرأسمالية الطاغية أسست على عدة مبادئ أخرى خاطئة كانت سبباً في الأزمة المالية المعاصرة، التي أصابت عالم اليوم بكوارث، ومن أهم هذه المبادئ[٤]:

(١) مبدأ الليبرالية المطلقة، ويقصد به تحرير المعاملات من أية قيود، وذلك تحت شعار «دعه يعمل دعه يمر»، أي إطلاق العنان لرجال المال والأعمال للعمل والإنتاج والكسب ما داموا يسددون ما عليهم من ضرائب للدولة. وترتَّب على تطبيق هذا المفهوم ضعف تدخل الدولة في مجال الرقابة على الأعمال، واستطاع رجال المال توجيه السياسات المالية بما يحقق مفهوم الليبرالية المتحررة. وتم إنشاء التكتلات الكبيرة ذات التوجه الاحتكاري، وكان من آثار ذلك السيطرة الكاملة على اقتصاديات العالم.

(٢) مبدأ التكتلات والوحدات الاقتصادية الكبيرة، ويقصد به أنه لا بد أن يقود التنمية في العالم والمشاريع الضخمة الكبيرة والمتعددة الجنسيات، حتى تستطيع أن تُولد الفائدة في مجال التوجيه المالي والاقتصادي. وهنا نستطيع أن نرى، وببساطة، أن ميزانية إحدى الشركات العابرة للقارات ـ أو كما تدعى متعددة القوميات ـ تمثّل عدة أضعاف ميزانية بعض الدول. وكان من آثار ذلك سيطرة بعض التكتلات الاقتصادية على مصير اقتصاديات دول العالم، ولاسيما الدول السائرة في طريق النامية والفقيرة منها، ليس فقط في مجال الاقتصاد بل أيضاً في مجال السياسة.

(٣) مبدأ العملة العالمية السائدة. لقد تمكنت الليبرالية الرأسمالية من جعل الدولار بديلاً

---

(٣) بشير، محمد ومحمد، المصدر نفسه.

(٤) حسين حسين شحاتة، «ماذا خسر العالم بطغيان الرأسمالية المالية،» سلسلة بحوث ودراسات في الفكر الاقتصادي الإسلامي، دار المشورة، ص ٥ ـ ٦، <http://www.darelmashora.com/Default.aspx?DepartmentID=28&Mode=MySel>.

من الذهب كمقياس ومعيار رئيسي في المعاملات النقدية والمالية الدولية وفي المصارف وأسواق المال، وكاحتياطي في البنوك المركزية. كما قامت العديد من الدول بربط عملتها به ليكون هو الأساس بدلاً من الذهب، وكان من آثار ذلك التذبذب المفتعل أو غير المفتعل المؤثر في عملات الدول المرتبطة به، والمؤثر كذلك في أسواق النقد والمال العالمية، وهيمنة الدولار على العملات الأخرى وقيادته المعاملات النقدية والمالية ليصبح اللص الذي يسرق ثروات العالم. وإن أي تذبذب في قيمته يقود إلى تذبذب في اقتصاديات العالم، وأي انهيار في قيمته يسبب خسارة للدول الأخرى الدائرة في فلكه، وهذا ما يمكن مشاهدته جلياً في تفاصيل عرض مشاهد الأزمة المالية العالمية الحالية.

(٤) مبدأ فصل القيم والأخلاق عن المعاملات المالية والاقتصادية؛ فالأولوية المطلقة هي الثروة والمال والأرباح ونحو ذلك من الماديات، حتى ولو كان ذلك على حساب القيم الإنسانية والاجتماعية، وكان من آثار ذلك انتشار الفساد المالي والاقتصادي والسياسي.

ب ـ تعود أسباب الأزمة المالية العالمية الحالية إلى سبب ديني بحت

لقد قامت الرأسمالية على مبادئ تخالف سجية الإنسان التي فطره الله سبحانه وتعالى عليها. ومن مدلولات سجيته حفظ الدين والمال، اللذين يعدان من الكليات الخمس.

ومن نماذج مخالفة الرأسمالية المالية للشريعة الإسلامية، على سبيل المثال:

(١) فصل الدِّين والقيم عن المعاملات المالية، حيث أصبح المال الصنم المعبود من دون الله، وأصبح الدّين هو الرفاهية الدهرية، وترتب على ذلك الشقاء، وانتشر الفساد في مجال المعاملات كالرشوة والربا والغش والاحتكار والجشع وأكل أموال الناس بالباطل، وهذا من مظاهر الأزمة المالية المعاصرة.

(٢) التعامل بنظام الفائدة، وهي عين الربا المحرم شرعاً. وقد أصبح هذا النظام الربوي هو سيد قرارات التمويل والتسعير ونحو ذلك. أمّا الشريعة الإسلامية، فحرّمت نماذج وصور الفائدة كافة، ومنها الفوائد المصرفية وفوائد القروض وفوائد الديون، وما يشتق من ذلك من أشكال ربوية. ولقد هدد الله سبحانه وتعالى من يتعاملون بالربا بالمحق، وذلك في قوله ﴿**يمحق الله الربا ويربي الصدقات والله لا يحب كل كفار أثيم**﴾[(٥)].

وهذا من مظاهر الأزمة المالية الحالية، حيث محق الله ما جناه المستثمرون الذين يتعاملون بالربا وخسروا معظم رؤوس أموالهم. ولقد صدق الله العظيم وكذب من يدعون أو يرون من علماء الاقتصاد الوضعي جهلاً أن لا اقتصاد دون فوائد، وبدأ بعضهم ينتقد نظام الفائدة ويقول: لن تتحقق التنمية الفعلية الحقيقية إلا إذا كان سعر الفائدة صفراً، وقال بعضهم إن نظام الفائدة يعوق الاستثمار الفعلي ويقود إلى ارتفاع الأسعار والتضخم.

(٥) **القرآن الكريم،** «سورة البقرة،» الآية ٢٧٦.

(٣) التجارة في الديون: يرى علماء الصيرفة التقليدية (**الربوية**) أن البنوك تقوم على نظام الاقتراض من المودعين بفائدة واقتراض العملاء بفائدة، أي تقوم على التجارة في الديون، وهذا يقود من الناحية المصرفية إلى خلق النقود والمعاملات والسيولة الوهمية، ويكون ربح البنك هو الفرق بين سعري الفائدة. ومعروف لدى جميع الاقتصاديين أن المال لا يلد مالاً، ولكن إذا استُثمر استثماراً مباشراً وفعلياً في حلبة المعاملات الاقتصادية، فإنه يساهم في النماء، وذلك من خلال تفاعله مع عنصر العمل. وعندما يحدث خلل في دورة التجارة بالمديونية، كأن يتخلف العملاء عن سداد القروض وفوائدها، يختل نظام البنك وينعكس اختلاله على المودعين، وتظهر مشكلة السيولة، وهذا من مظاهر وأسباب الأزمة المالية العالمية، كما حدث في مجال العقارات والأسواق المالية، وشتان بين نظام يقوم على المتاجرة بالديون بفائدة ويقود إلى الأزمات المالية، ونظام المشاركات والبيوع والمعاملات والاستثمارات الفعلية الذي يحقق السيولة والتنمية والربح والاستقرار الاقتصادي الحقيقي. وصدق ربنا تعالى حيث قال: ﴿**الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرّم الربا فمن جاء موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وأمره إلى الله ومن عاد فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون**﴾(٦).

غير أن هذه المعاملات لا تخرج عن تطبيقات مختلفة للمضاربات والمغامرات، وفقاً للتخمين والظن في ضوء الإشاعات التي قد تكون مضللة وتقود إلى خلق النقود وإقامة نظام اقتصادي وهمي بعيداً عن الواقع. ولقد بيّن فقهاء الاقتصاد الإسلامي والأسواق المالية أن هذه المعاملات هي الميسر بعينه الذي حرمه الله سبحانه وتعالى في كتابه الكريم حيث يقول: ﴿**يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون**﴾(٧). كما أن هذه المعاملات الصورية والوهمية والورقية لا تمثّل استثماراً فعلياً واقعياً أو مباشراً في مضمار الحياة الاقتصادية، وتقود أيضاً إلى خلق النقود والتضخم، ومن ثم إلى أزمات في الأسواق المالية، خاصة الناشئة منها.

(٤) تقوم المعاملات مع المدينين على نظام الجدولة، أي زيادة الدَّين وزيادة معدل الفائدة نظير زيادة الأجل، وهذا هو الربا بعينه. وقد نهى رسول الله (ﷺ) عن بيع الكالئ بالكالئ، أي بيع الدَّين بالدَّين(٨).

خلاصة القول، إن من الأسباب الرئيسية للأزمة الحالية هو أن النظام الرأسمالي المالي يقوم على مبادئ تتعارض مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية التي تعمل على حماية وحفظ مقاصد الإنسان في هذه الحياة الدنيا ومنها حفظ المال، وتعتبر هذه الأزمة من نماذج الحرب التي يشنها الله على المرابين والمقامرين والاحتكاريين وعبدة المال، وهذه طبقاً لما قاله تعالى: ﴿**فإن لم**

(٦) المصدر نفسه، «سورة البقرة،» الآية ٢٧٥.

(٧) المصدر نفسه، «سورة المائدة،» الآية ٩٠.

(٨) شحاتة، «ماذا خسر العالم بطغيان الرأسمالية المالية».

تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تَظلمون ولا تُظلمون﴾(٩).

ج ـ تعود أسباب الأزمة المالية الحالية إلى العولمة

يرى شوروش(*)، في كتابه **رؤية مستقبلية لمشروع الشرق الأوسط الكبير**، الذي يمثل القسم الثاني منه رؤية استراتيجية متينة البنية للاقتصاد العالمي وثُغَر النظام الرأسمالي، العديد من المفاجآت غير المنتظرة، وكذلك العديد من التحذيرات الفائقة الجرأة والصراحة. ومن أهم انتقاداته للرأسمالية:

(١) أن النظام الرأسمالي غير قابل للعولمة بسبب معاناته جملة أمراض مزمنة أضيفت إليها فيروسات جديدة قد يكون الشفاء منها صعباً، وهو بذلك يثبت فشل العولمة في العديد من الدول، ويعزو هذا الفشل إلى الفساد المتفشي فيها.

(٢) إذا كانت الشركات العملاقة عماد العولمة، فهي قد تحولت إلى مجرد لاعب صغير في الاقتصاد العالمي، وذلك مقارنةً بالبيوت المالية الضخمة وصناديق الاستثمار، مما حول السلطة المركزية إلى مؤسسات التقييم العالمي، مثل مؤسسة «مودي» ومؤسسة «ستاندارد أند بورز»، وهي مؤسسات ترفع من تشاء وتدفع بمن تشاء من الشركات إلى الانهيار. ويرى شوروش أن إشراف الدول على هذه المؤسسات يخدم المصالح السياسية على حساب الاقتصاد العالمي.

(٣) قصور مقررات مؤتمر (لجنة) «بازل» (١٩٨٨)، التي أثبتت عجزها عن ضبط التدفقات المالية الضخمة على الدول المتعولمة حديثاً، مما زاد احتمالات وقوع اقتصاداتها ضحية للفراغ الناجم عن عدم انتظام الاقتراض.

هكذا، وعبر هذه النقاط الثلاث، يعلن شوروش أن لا جدوى من العولمة؛ بل يجعل منها خطراً دائماً على اقتصادات الدول المتعولمة. ويؤكد في كتابه أن سبب نجاة الصين من الأزمة الآسيوية عام ١٩٩٧ يعود أساساً إلى تحفظها اتجاه إدخال عملتها إلى نطاق التداول العالمي(١٠).

د ـ الأزمة الحالية هي نتيجة استخدام أدوات مالية وهمية

والواقع أن أصل هذه الأزمة هو أن المؤسسات المالية الأمريكية أوجدت أدوات مالية وهمية وتحايلت على النظم البنكية، فضخمت حجم أصولها في الأسواق.

وقد لجأت هذه البنوك، ومن حذا حذوها في العالم، إلى استخدام أدوات مالية تتسبب في لحظة بفقاعة اقتصادية، وعمدت إلى تمويل القطاع العقاري بديون هائلة زادت قيمة أصوله

(٩) **القرآن الكريم**، «سورة البقرة،» الآية ٢٧٩.

(*) هنغاري (يلفظ اسمه شوروش وليس سوروس كما هو شائع، لأنه يهودي) أمريكي الجنسية. وهو من ضارب على الجنيه الإسترليني عام ١٩٩٢ فكسب من الحكومة البريطانية ملياري دولار، وكان كلينتون يعتبره ثروة أمريكية قومية، بل إنه كان يستعين به في العمليات الاقتصادية السوداء.

(١٠) «أزمة الرأسمالية العالمية،» المركز العربي للدراسات المستقبلية، <http://www.mostakbalia t.com/ link38.html>.

بصورة وهمية، في ما عُرف بظاهرة الأموال الرخيصة. وقد أدى ذلك إلى زيادة قيمة الأصول العقارية في اقتصادات الدول الغربية بنسبة ٧٥ بالمئة، أي بما قدر بنحو ٧٥ تريليون دولار أمريكي، وهي قيمة مبالغ فيها بنسبة ٤٠ بالمئة، حسب ما أعلن صندوق النقد الدولي عام ٢٠٠٤. وأغرت هذه الظاهرة بنوكاً عالمية كبرى وصناديق استثمار، فدخلت سوق القروض العقارية في أمريكا، وهو ما أدى إلى زيادة نسب المخاطرة.

وتأكيداً لخطورة المشكلة، حذر المحللون من الخسائر الجسيمة التي ستلحق بالدولار جراء متاعب الوضع المالي الأمريكي.

إن ما جرى لا يخرج عن كونه أخطاء يقع فيها «الأمريكان وشركاؤهم» الكبار ولا تختلف في شيء عن تلك الأخطاء التي يقع فيها الصغار. وكما قال إيلي كوهين، أستاذ الاقتصاد في معهد صاينص بو الفرنسي، «هذه أول مرة نرى فيها بنكاً عملاقاً ينهار»، لكن الفرق بين أخطاء الكبار وأخطاء الصغار أن الأولى تؤذي كلا الطرفين معاً، والثانية لا تضر غير صاحبها[١١].

ثانياً: النتائج والتداعيات التي خلفتها الأزمة المالية العالمية

يقول الخبراء إن أي «نزلة برد» تصيب الاقتصاد الأمريكي تجعل الاقتصاد العالمي يعطس ويصاب بالرشح، ولهذا انتشرت الأزمة المالية بسرعة فائقة؛ فقد بدأت من الولايات المتحدة الأمريكية لتنتشر عدوى فيروسها عبر باقي دول العالم، بدءاً بالبلدان الأوروبية واليابان، لتنتقل إلى الدول ذات الاقتصاديات الناشئة.

١ ـ تداعيات الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات البلدان المتقدمة

من أهم النتائج التي خلّفتها الأزمة المالية العالمية على هذه الدول ما يلي:

أ ـ ارتفاع كبير جدًا في نسبة الدَّين الحكومي العام إلى الناتج القومي؛ إذ ارتفع الدَّين الحكومي العام في الولايات المتحدة ٥ تريليونات دولار عام ٢٠٠٠ ليصل في عام ٢٠٠٨ إلى أكثر من ١٠ تريليونات دولار، وهو رقم قريب من حجم إجمالي الناتج القومي الأمريكي. ويمثّل هذا المعيار مؤشراً خطيراً على مسار الاقتصاد الأمريكي، ويشكل عبئاً كبيراً على مستقبل اقتصادها ضمن المدى القصير.

ب ـ ارتفاع إجمالي النفقات على الإيرادات المحققة، وحصول تراجع في حجم التجارة الخارجية الأمريكية بشكل مستمر، وكذا تراجع كبير في حجم السيولة المالية وفي حجم احتياطاتها النقدية من العملات العالمية.

ج ـ عجز الميزانية: يقدر العجز المالي الأمريكي في الميزانية عام ٢٠٠٨ بمبلغ

(١١) محمود شاهين، «أزمة أسواق المال العالمية عندما تعطس أمريكا يصاب العالم بالزكام: ماذا يحدث في أمريكا؟ وماذا يحدث في أسواق المال؟،» **عالم الاقتصاد**، العدد ٢٠١ (١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨)، <http://www.ecoworld-mag.com/Detail.asp?InNewsItemID=286886>.

٤١٠ مليارات دولار، أي ٢,٩ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي.

د ـ المديونية: أظهرت إحصاءات وزارة الخزانة ارتفاع الديون الحكومية من ٤,٣ تريليونات دولار في عام ١٩٩٠ إلى ٨,٩ تريليونات دولار في عام ٢٠٠٧، وأصبحت هذه الديون العامة تشكل ٦٤ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، وبذلك يمكن تصنيف الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الدول التي تعاني بشدة بسبب ديونها العامة، التي يعادل حجمها عشرة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي لجميع الأقطار العربية، ويعادل ثلاثة أضعاف الديون الخارجية للدول النامية(١٢).

هـ ـ ترشيد المستهلكين الأمريكيين إنفاقهم بصورة حادة، وذلك إثر تدني قيمة منازلهم وارتفاع أسعار البنزين.

و ـ تراجع نسب النمو من ١,٤ بالمئة عام ٢٠٠٨ إلى ٠,٣ بالمئة عام ٢٠٠٩. كما توقع الخبراء تراجع نسب النمو إلى ٠,١ بالمئة في اليابان و٠,٥ بالمئة في أوروبا.

ز ـ دخول منطقة اليورو لأول مرة في تاريخها مرحلة ركود فعلي، بينما أعلنت كلّ من إيطاليا وألمانيا الدخول في مرحلة ركود رسمي.

ح ـ أعاد صندوق النقد الدولي، على غرار البنك العالمي، توقعاته بخصوص نسب النمو العالمي لعام ٢٠٠٩؛ إذ بعد أن سجل نسبة ٠,٥ بالمئة، فإنه يتوقع نسبة سالبة، مع استمرارها طوال العام الحالي (أي ٢٠٠٩) والعام المقبل أيضاً.

ط ـ أظهرت إحصاءات اقتصادية في بلجيكا أن معدل إفلاس الشركات والمؤسسات قد بلغ خلال أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٨ رقماً قياسياً في البلاد، إذ سجل زيادة بنسبة ١٨ بالمئة على معدل الفترة المماثلة من العام السابق.

ي ـ إعلان مكتب الأبحاث الاقتصادية أن ٩٢٧ شركة أعلنت إفلاسها خلال أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٨.

ك ـ وصول نسبة البطالة إلى ٦,٥ بالمئة في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي النسبة الأعلى منذ ١٤ عامًا.

ل ـ بلوغ معدل البطالة في الاتحاد الأوروبي ٧ بالمئة. وقد كشف استطلاع للرأي شمل ١٥ قطاعاً اقتصادياً حيوياً في ألمانيا أن نحو ٢١٥٠٠٠ وظيفة مهددة بالإلغاء خلال عام ٢٠٠٩. وفي بريطانيا ارتفع معدل البطالة إلى ٥,٧ بالمئة مقابل ٢,٥ بالمئة في الربع الأول من عام ٢٠٠٨. ويتوقع الاقتصاديون أن يتفاقم التدهور في سوق العمل في البلدان المتقدمة ليصل معدل البطالة إلى ٧,٩ بالمئة في الربع الأول من عام ٢٠١٠(١٣).

(١٢) بشير، محمد ومحمد، «الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري».

(١٣) انظر: «تفاقم البطالة بالعالم أولى نتائج الأزمة المالية،» الجزيرة.نت (الاقتصاد والأعمال) (٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨)، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/6620B188-342C-4ECE-878C-C5B248F25E4A.htm>.

م ـ من المعروف أن السوق الأمريكية ترتبط بالاقتصادين الأوروبي والآسيوي ارتباطاً عضوياً، بمعنى أن الشركات الصناعية في الدول الأوروبية والآسيوية تعتمد بنسبة تتعدى ٧٠ بالمئة على ترويج منتجاتها داخل السوق الأمريكية، وبالتالي فإن التراجع الكبير للاقتصاد الأمريكي أدى إلى إفلاس العديد من الشركات في أوروبا على وجه الخصوص، وكذلك في اليابان، إضافة إلى خسارة أكثر من ١٤٠٠٠ فرصة عمل في مدينة بروكسل وحدها.

٢ ـ انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العربي

يرى العديد من الخبراء الاقتصاديين أن البلدان العربية ليست بمنأى عن امتداد الأزمة المالية العالمية إلى اقتصادها، وأن الأزمة ستؤثر سلباً في البلدان العربية في المدى المتوسط لأن هذه البلدان، كما يرى الخبراء، جزء من الاقتصاد العالمي، بل إنها في واقع الأمر تأثرت فعلاً، ومدى تأثرها يعتمد على حجم العلاقات الاقتصادية والمالية ودرجة ارتباطها وانكشافها على العالم الخارجي. ويرى الخبراء الاقتصاديون أن البلدان العربية الفقيرة ستكون أكثر تضرراً لأن حدة الفقر فيها ستزداد، وخصوصاً على مستوى القطاع غير المنظم الذي يبلغ في بعض البلدان نحو ٩٠ بالمئة من حجم النشاط الاقتصادي.

وقد أجرت منظمة العمل العربية إحصاءات، وتوقعت نسبة البطالة بين الشباب العرب بنحو ٤٠ بالمئة. ووصف التقرير العربي للتشغيل والبطالة، الصادر عن المنظمة، وضع البطالة بأنه الأسوأ عالمياً بسبب تجاوز المعدل ١٤. كما حذّر مؤتمر المستثمرين ورجال الأعمال العرب، الذي انعقد في العاصمة اللبنانية بيروت، من ارتفاع نسبة البطالة في الوطن العربي، خصوصاً أن نصف سكانه يعيشون على أقل من دولارين يومياً، وذلك وفقاً لدراسة أعدتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).

كما أعلن المنتدى العربي للتنمية والتشغيل في الدوحة أن الفترة ٢٠١٠ ـ ٢٠٢٠ ستكون الأسوأ، ويرى الخبراء الاقتصاديون أن معدلات البطالة في الأقطار العربية ستكون بشكل عام مرتفعة عما كانت عليه قبل الأزمة بنحو ١ بالمئة ـ ٢ بالمئة.

وهنا يمكن تقسيم الأقطار العربية إلى ثلاث مجموعات، من حيث مدى تأثرها بالأزمة، وهي:

أ ـ الأقطار العربية ذات درجة الانفتاح الاقتصادي والمالي المرتفعة

وتتمثّل في دول مجلس التعاون الخليجي، التي تعتبر من أهم وأبرز حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية تجارياً وسياسياً. وبالتالي، فإن تداول النفط، الذي يمثّل الجزء الأكبر من الصادرات الخليجية، يتم بالدولار، وإيرادات ونفقات الحكومات الخليجية تقدَّر بالدولار، والجانب الأكبر من الأصول مقيَّم بالدولار، الأمر الذي يسبب خسائر اقتصادية كبيرة بفعل انخفاض سعر الدولار. والواقع يفرض على الدول الخليجية أهمية فك هذا الارتباط بطريقة إدارية هادئة.

ثم إن انخفاض سعر الدولار يساهم بصورة أخرى في ارتفاع قيمة كلّ من اليورو والين

الياباني والجنيه الإسترليني، وهذا ما يزيد في قيمة الواردات الخليجية التي تأتي غالبيتها من تلك الدول، ويساهم في ارتفاع معدلات التضخم المستورد، وهو جانب منظور خلال العامين الماضيين. كما أن النفط يمثّل الأولوية في صادرات دول الخليج، التي ليس لديها من المنتجات غير النفطية ما يمكنها أن تستفيد منه عند انخفاض قيمة عملاتها من خلال زيادة صادراتها من تلك المنتجات، فضلاً على أن النفط، باعتباره المصدر الأكبر للإيرادات، قد شهد انخفاضاً منذ بدء تطبيق خطة الإنقاذ الأمريكية. وحتى إذا افترضنا استمرار الارتفاع، فإن انخفاض الدولار وارتباط حصيلة مبيعات النفط به يحولان دون تحقيق مكاسب صافية من ارتفاع أسعار النفط. وقد كشف تقرير منظمة «أوبك» بتاريخ تموز/ يوليو ٢٠٠٧ أن على الرغم من تسجيل أسعار النفط أسعاراً قياسية، فإنه عند احتساب معدلات التضخم والتغير في أسعار الصرف العالمي نجد أن أسعار النفط الحقيقية انخفضت مقارنة بأسعار عام ٢٠٠٦[١٤].

كما أن ارتباط العملات الخليجية بالدولار الأمريكي أدى إلى تبنّي السلطات النقدية في الدول الخليجية إلى مسار الدولار الأمريكي نفسه؛ ففي حال انخفاض سعر الفائدة على الدولار يتم تلقائياً خفض الفائدة على العملات الخليجية، رغم اختلاف طبيعة البنيان الاقتصادي الخليجي عن البنيان الاقتصادي الأمريكي؛ فالاقتصاد الخليجي لا تعاني جنباته أزمة ولا يشكو تباطؤاً أو ركوداً، بل ينطلق نحو النمو، بعكس الاقتصاد الأمريكي الذي يسير نحو الهاوية ويفقد هيمنته العالمية تدريجياً.

ولئن كان هذا المنحى في السياسة النقدية يناسب الاقتصاد الأمريكي المتعثر، فإنه لا يناسب الاقتصاد الخليجي، بل إنه يزيد من معدلات التضخم نتيجة زيادة عرض النقود، الذي يعد أهم مشكلة تواجه الاقتصاد الخليجي. كما أنه يؤدي إلى انخفاض قيمة احتياطات الدول الخليجية في مقابل العملات الأخرى، وهو ما يعني خسارة المليارات من العملات المحلية بسبب تراجع الدولار.

وتشير إحصاءات صندوق النقد الدولي في هذا الشأن إلى أن العملات الخليجية فقدت بسبب ارتباطها بالدولار الأمريكي ما بين ٢٠ بالمئة و٣٠ بالمئة من قيمتها خلال السنوات الخمس الماضية (أي قبل عام ٢٠٠٨).

ب ـ الأقطار ذات درجة الانفتاح الاقتصادي والمالي المتوسطة

وتتمثل أهم هذه الأقطار في مصر والأردن وتونس، لكننا سنتطرق في هذا الصدد إلى مصر فقط، نظراً إلى أنها الأكثر تأثراً أو إلى أنها ستتأثر بصورة أكبر مقارنة بالأقطار الأخرى.

يرى خبراء الاقتصاد المصري أنه نظراً إلى تشابك الاقتصادين الأمريكي والأوروبي مع

(١٤) انظر: عبد الرحيم بن صمايل السلمي، «الدلالات الفكرية للأزمة المالية العالمية،» رسالة الإسلام (٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨)، <http://www.islammessage.com/articles.aspx?cid=1&acid=15&aid=4970>.

الاقتصاد المصري، فإن الأزمة المالية العالمية سوف تؤثر بشكل مباشر، وذلك من خلال تراجع معدلات النمو؛ حيث حقق الناتج المحلي الإجمالي معدلات نمو مرتفعة خلال الفترة الماضية بلغت ٦,٨ بالمئة، و٧,١ بالمئة و٧,٢ بالمئة خلال الأعوام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ و٢٠٠٦/٢٠٠٧ و٢٠٠٧/٢٠٠٨، على التوالي، ويقدَّر الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بنحو ٧٨٣,٢ مليار جنيه (ما يعادل ١٤٢ مليار دولار)، إلا أن الأزمة المالية العالمية ستؤدي إلى حدوث تباطؤ في الاقتصاد المصري، نتيجة الركود الاقتصادي العالمي، ليتراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ٦ بالمئة، وفي أسوأ الظروف إلى ٥ بالمئة خلال عام ٢٠٠٩، وذلك بسبب التشابك مع الاقتصاد العالمي؛ فنحو ٣٢ بالمئة من الصادرات المصرية تتجه إلى الولايات المتحدة الأمريكية، و٣٢,٥ بالمئة من الواردات تأتي من أمريكا والاتحاد الأوروبي، وثلثا الاستثمارات الأجنبية خلال عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ من أمريكا وأوروبا[١٥].

وتتوقع وزارة التنمية الاقتصادية في مصر أن تبلغ الخسائر الناتجة من الأزمة أكثر من ٤ مليارات دولار خلال عام ٢٠٠٩. وأكثر القطاعات تضرراً هو قطاع الصناعات التحويلية، حيث من المتوقع تراجع الصادرات السلعية بنحو ٢,٢ مليار دولار؛ ففي ظل الانكماش العالمي، سيقل الطلب بشكل عام على المعروض من المنتجات، وهو ما سيجعل الأولوية للطلب على المنتج المحلي للدول التي يتم تصدير المنتج المصري إليها. كما تتوقع وزارة التنمية انخفاض الميزان النفطي بنحو مليار دولار، حيث انخفض سعر برميل النفط من ١٤٧ دولاراً إلى ٣٩,٥ دولاراً، وانخفاض تحويلات العاملين المصريين في الخارج بما يعادل ٦٠٠ مليون دولار، وانخفاض الإيرادات السياحية خلال عام ٢٠٠٩ بأكثر من ملياري دولار، مما ينعكس على جميع الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالسياحة (كالمقاولات، الأثاث، الصناعات الغذائية، الصناعات الحرفية. .)، وانخفاض إيرادات قناة السويس بنحو ٤٠٠ مليون دولار (نتيجة تباطؤ حركة التجارة العالمية). ومن المتوقع أيضاً أن تؤثر هذه الخسائر في قيمة الجنيه المصري الذي انخفضت قيمته أمام الدولار من ٥٣٠ قرشاً إلى ٥٥٠ قرشاً.

وبالنسبة إلى الموازنة العامة للدولة، فإن جانب الإيرادات سيتأثر سلباً نتيجة توقع تراجع حصيلة الضرائب والجمارك وحصيلة الخصخصة، وسيتم ضخ ١٥ مليار جنيه لمواجهة آثار الأزمة المالية العالمية، الأمر الذي يزيد في حجم العجز في الموازنة.

ج ـ الأقطار ذات درجة الانفتاح المنخفضة

نذكر منها الجزائر وليبيا والسودان. . . إلخ.، ونكتفي في هذا الصدد بتناول الوضع الاقتصادي الجزائري، بوصفه أفضل مثال على اقتصاد الدول ذات درجة الانفتاح المنخفضة.

يرى الخبير الاقتصادي عبد المجيد بوزيدي أن الاقتصاد الجزائري مرتبط بالاقتصاد

(١٥) «أثر الأزمة المالية العالمية على الجهاز المصرفي المصري،» بنك التنمية الصناعية والعمال المصري (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨).

العالمي، لا سيما من خلال التجارة الخارجية، ومن خلال توظيف احتياطات الصرف، كما حدث مؤخراً.

ويمكن للأزمة المالية العالمية أن تؤثر في الاقتصاد الجزائري من خلال مؤشرين هما: قيمة الدولار الأمريكي، ونسبة التضخم في الاقتصاديات الغربية، وخصوصاً في الاقتصاد الأمريكي.

(١) **قيمة الدولار الأمريكي**: يقيَّم تصدير النفط في الجزائر بالدولار. وإذا تواصلت أزمة الاقتصاد الأمريكي، فسوف تتدهور قيمة الدولار الذي تخضع له قيمة صادرات الجزائر بشدة. كما أن تراجع الاقتصاد الأمريكي سيجر وراءه تراجع الاقتصاديات الأوروبية والصينية على وجه الخصوص، وبالتالي سيتراجع الطلب العالمي على النفط، وستتراجع معه الأسعار العالمية للمحروقات، وهو ما سيضاعف من تراجع عائدات الصادرات الجزائرية.

ولكن تجدر الإشارة إلى أن الجزائر ستبقى، بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي، ضامنة للتوازن في الميزانية إلى حدود ٥٧ دولاراً للبرميل.

من جهة أخرى، يرى وزير الطاقة والمناجم الجزائري شكيب خليل أن آثار الأزمة المالية ستبرز إن استمر الوضع على حاله أكثر من عامين؛ حيث إن استمرار الأزمة إلى ما بعد عام ٢٠١٠ سيؤدي بالجزائر إلى مراجعة البرنامج الاقتصادي الجديد الذي وضعه رئيس الجمهورية بقيمة ١٣٠ مليار دولار، من أجل تفادي صرف الأموال والوقوع في أزمة حادة. كما يرى الوزير أن الجزائر ستتأثر بالأزمة المالية العالمية على المدى المتوسط من خلال انكسار وتدني أسعار النفط، مما سيحتم على الجزائر، التي لا تركز على هذه المادة (اقتصاديات الريع)، اللجوء إلى الاستدانة من الخارج[(١٦)].

و هناك خطر آخر قد ينجم عن تراجع قيمة الدولار، وهو يتعلق بديون الجزائر الخارجية المقدرة باليورو، حيث إنها سددت بـ «التسبيق» (التسديد المسبق للديون).

(٢) **التضخم العالمي**: وهو ثاني عامل يجب الحذر منه، وخصوصاً التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية، الذي يؤثر في السندات الجزائرية في الخزينة الأمريكية المقدَّرة بحوالى ٤٦ مليار دولار. فعندما تتجاوز نسبة التضخم نسبة فوائد توظيف هده السندات، يكون هناك خسائر، حيث إن من المتوقع أن تخسر الجزائر ما يقارب ٣٠ بالمئة من تلك السندات في ما لو قامت بسحبها وبيعها. كما أن ارتفاع فاتورة الواردات الجزائرية إلى نحو ٤٠ مليار دولار في نهاية ٢٠٠٨ يعود جزء مهم منه إلى التضخم الذي يضرب الأسواق العالمية، وأن أي كساد محتمل يؤدي إلى تراجع الطلب العالمي على المحروقات وانهيار أسعار الغاز، وهو ما يعني تراجع الخام الجزائري.

وحسب تقرير منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، فإن تضخم المواد الأساسية بلغ في عام

(١٦) أحمد حمداني، «الاقتصاد الوطني سيتأثر بالأزمة المالية على المدى المتوسط،» **الخبر**، ٧/ ١٠/ ٢٠٠٨، ص ١١.

٢٠٠٧ نسبة تزيد على ٢٥ بالمئة، وسترتفع هذه النسبة مع نهاية عام ٢٠٠٩ إلى ٤٥ بالمئة[١٧].

ثالثاً: الحلول والبدائل المقترحة لتخطي الأزمة المالية العالمية

ها هي الأزمة المالية العالمية تنبعث من أعماق رحم النظام الرأسمالي الذي يعتنق الحرية المطلقة، وها هي أمريكا، القطب الأوحد في عالم اليوم، تبحث عن قارب نجاة، تستصرخ وتستنجد بحثاً عن حلول عاجلة لمواجهة الأزمة المالية. فمن يخلصها؟

١ ـ مخطط بولسون لإنقاذ الاقتصاد الأمريكي

إن خطة الإنقاذ هي الخطة التي صاغها وزير الخزانة الأمريكية هنري بولسون لإنقاذ النظام المالي الأمريكي بعد أزمة الرهن العقاري، التي ظهرت على السطح عام ٢٠٠٧ واستمرت تداعياتها، بل وتستمر حتى الآن. ولقد أثّرت هذه الأزمة في قطاع البنوك والأسواق المالية الأمريكية، مهددة بانهيار الاقتصاد الأمريكي وتداعي الاقتصاد العالمي.

تهدف الخطة إلى تأمين حماية أفضل للمدخرات والأملاك العقارية التي تعود إلى دافعي الضرائب، كما تهدف إلى حماية الملْكية، وتشجيع النمو الاقتصادي، وزيادة عائدات الاستثمار إلى أقصى حد ممكن.

كما وضعت الخطة، التي جاءت لمواجهة أخطر أزمة عقارية شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية منذ تعرضها لأزمة الركود الكبير عام ١٩٢٩، لمساعدة المقترضين الذين يواجهون صعوبات في تسديد ديونهم، وذلك عن طريق رفع سقف القروض العقارية التي في إمكانهم تقاضيها مقابل ضمانة عامة. ولقد عارض الرئيس الأمريكي جورج بوش في بداية الأمر خطة الإنقاذ المالي، إذ اعتبرها خطة لإنقاذ المقترضين الذين لا يشعرون بالمسؤولية، ولكنه تراجع بعد ذلك عن التهديد باستخدام الفيتو (حق النقض) ضد الخطة بعد قول وزير الخزانة الأمريكي بولسن إن دعم شركتي التمويل لقاء رهون، وهما «فاني ماي» و«فريدي ماك»، أمر ضروري لتهدئة الأسواق المحلية والخارجية.

واعتمد مجلس الشيوخ نص خطة الإنقاذ بأغلبية ٧٢ صوتاً مقابل معارضة ١٣ صوتاً، عقب موافقة مجلس النواب.

أ ـ مبدأ الخطة

تقوم الخطة على شراء الديون الهالكة، التي تعود في معظمها إلى السياسة الخاطئة للرهون العقارية التي اعتمدها المضاربون المليون في بورصة «وول ستريت». وينص القانون الذي أقره مجلس الشيوخ على مهلة للخطة تنتهي في ٣١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩، مع احتمال

(١٧) تسعديت محمد، «إعصار الأزمة المالية قد يهدد خطط التنمية بالجزائر،» الجزيرة.نت (١٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨)، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/E4D8D8C7-CD9F-49DE-895D-ED5FB600635B.htm>.

تمديد المهلة، بطلب من الحكومة، لفترة أقصاها عامان، اعتباراً من تاريخ إقرار الخطة.

وتضمنت خطة الإنقاذ أيضاً جانباً خاصاً بالشركتين الآنفتي الذكر والمعرضتين للإفلاس، بعدما شارفتا على الانهيار في مطلع آب/ أغسطس، علماً بأنهما تملكان وتدعمان رهوناً عقارية بقيمة ٥ تريليونات دولار، أي ما يعادل نحو ٥٠ بالمئة من الرهون العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية.

وبموجب الخطة، تضمن إدارة الإسكان الفدرالية زيادة سقف القروض التي تشتريها الشركتان حتى ٦٢٥ ألف دولار.

ب ـ بنود خطة الإنقاذ المالي الأمريكي

ـ السماح للحكومة الأمريكية بشراء أصول هالكة بقيمة ٧٠٠ مليار دولار، وتكون مرتبطة بالرهن العقاري.

ـ يتم تطبيق الخطة على مراحل بإعطاء الخزينة الأمريكية إمكانية شراء أصول هالكة بقيمة تصل إلى ٢٥٠ مليار دولار في مرحلة أولى، مع احتمال رفع المبلغ إلى ٣٥٠ مليار دولار، بطلب من رئيس الولايات المتحدة الأمريكية. ويملك أعضاء الكونغرس إمكانية ممارسة حق النقض (الفيتو) على عمليات الشراء التي تتعدى هذا المبلغ، مع تحديد سقفه بـ ٧٠٠ مليار دولار.

ـ تساهم الدولة الأمريكية في رؤوس أموال وأرباح الشركات المستفيدة من هذه الخطة.

ـ يكلف وزير الخزانة بالتنسيق مع السلطات والمصارف المركزية لدول أخرى لوضع خطط مماثلة.

ـ رفع سقف الضمانات للمودعين من ١٠٠ ألف دولار إلى ٢٥٠ ألف دولار لمدة عام واحد.

ـ منح إعفاءات ضريبية تبلغ قيمتها نحو ١٠٠ مليار دولار للطبقة الوسطى والشركات.

ـ منع دفع تعويضات تشجع على مجازفات لا فائدة منها، وتحديد المكافآت المالية لمسؤولي الشركات الذين يفيدون من التخفيضات الضريبية بـ ٥٠٠ ألف دولار.

ـ استعادة العلاوات التي تم تقديمها على أرباح متوقعة لم تتحقق بعد.

ـ يشرف مجلس مراقبة على تطبيق الخطة، ويضم هذا المجلس رئيس الاحتياطي الاتحادي ووزير الخزانة ورئيس هيئة المنظمة للبورصة.

ـ يحافظ مكتب المحاسبة العامة التابع للكونغرس على حضور الاجتماعات الدورية في الخزانة، وذلك لمراقبة عمليات شراء الأصول والتدقيق في المحاسبات.

ـ تعيين مفتش عام مستقل لمراقبة قرارات وزير الخزانة.

ـ يدرس القضاء القرارات التي يتخذها وزير الخزانة.

ـ اتخاذ إجراءات ضد عمليات وضع اليد على الممتلكات.

٢ ـ قمة مجموعة العشرين وأهم نتائجها

يجب في هذا السياق أن نشير إلى أن مجموعة العشرين اجتمعت مرتين بعد انفجار الأزمة المالية العالمية الحالية، وذلك للبحث في جوانب الأزمة وفي أهم الإجراءات والحلول التي يجب اتخاذها.

أ ـ القمة الأولى لمجموعة العشرين

عقدت هذه القمة في واشنطن في ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨، أي في عهد إدارة بوش الإبن المتّهَمة بالمسؤولية المباشرة عن أخطاء النظام الرأسمالي، التي كلّفت الدول الصناعية، حتى الآن، فقدان أكثر من ٥٠٠ ألف وظيفة وإغلاق العديد من وحدات إنتاج السيارات في ما يُعرف بأزمة الرهن العقاري.

تضم القمة الدول الثماني التي تمثل أقوى اقتصاديات العالم، والدول الناشئة. وقد تم في هذه القمة الطارئة مناقشة إصلاح النظام المالي العالمي وسبل الخروج من الأزمة التي تمر بها أسواق المال وبقية الأسواق (الصناعة والشغل والطاقة)(١٨). وشبّه الخبراء الاقتصاديون هذه القمة باجتماعات «بريتون وودز» في ولاية نيوهامبشير الأمريكية عام ١٩٤٤، حيث تألق نجم بريطانيا بمساهمات الاقتصادي الذائع الصيت جون مينارد كينز، ونجم أمريكا بتدخل الاقتصادي الأمريكي الكبير هاري ديكستر وايت. وكانت المحصلة إطلاق مؤسستي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وتأسيس نظام لسعر العملات وليبرالية السوق والتمويل الدولي، يستهدف معالجة الأزمات ذات الصلة بالمدفوعات.

وقد جاء عقد قمة العشرين بعد مرور أكثر من ٦٠ عاماً على تلك الاجتماعات، وجمع الدول الرأسمالية الكبرى ذاتها مع نظيراتها من الدول الناشئة في البلد نفسه، ولكن هذه المرة على خلفية فشل النظام الذي أفرزته اجتماعات «بريتون وودز»، وتراجع دوري صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كعاملي ضبط في السياسات المالية والنقدية الدولية لصالح الحكومات. وفي هذه المرة، سطع نجم دولة أخرى هي فرنسا بقيادة الرئيس نيكولا ساركوزي، الذي لم يخف نقده الشديد للدور الأمريكي في نشوب الأزمة، ودعا إلى نظام مالي واقتصادي جديد، وذلك بمناسبة القمة الأوروبية ـ الآسيوية التي عقدت في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨، كما برز دور ألمانيا التي دعت إلى حلول قطرية بدل الحلول المعولمة.

ومن أهم المقترحات والنقاط الأساسية التي تمت دراستها في هذه القمة ما يلي:

(١) دعت الصين إلى إعادة النظر في النظام الرأسمالي برمته عن طريق إدماج الدول الناشئة في وضع السياسات العالمية المتعلقة بالصرف والتمويل والاستثمار. كما أبرقت الصين برسالة عملية لأمريكا عشية انعقاد القمة مفادها تخصيص ٩٥٠ مليار دولار كاستثمارات في قطاعات الاقتصاد، وهي عبارة عن قرار يتجاوز المصارف وأسواق المال وصناديق المضاربة إلى

(١٨) محمد بوزانة، «انطلاق قمة العشرين الاقتصادية في واشنطن،» **الخبر**، ١٦/ ١١/ ٢٠٠٨، ص ٥.

رفع الطلب على الاستثمار، ويساعد على استمرار حياة المؤسسات المهددة بالغرق بسبب نقص الطلب على سلعها الرأسمالية.

(٢) إنقاذ عدد من الشركات الكبرى من الإفلاس، حيث قام مجلس الشيوخ الأمريكي بدراسة مساعدة قُدّرت بـ ٢٥ مليار دولار لإنقاذ سوق السيارات، التي تراجعت مبيعاتها لتصل إلى أدنى مستوياتها.

(٣) خروج المشاركين في القمة بتوصيات تشمل طرق التعاون بين البنوك العالمية الكبرى وصندوق النقد الدولي، وكذا البنك الدولي، بحيث تهدف إلى منح هاتين المؤسستين آليات أكثر فاعلية في تسيير الأسواق المالية العالمية، إضافة إلى تفعيل التبادل المالي بين الدول، للتخفيف من حدة الأزمة الحالية والتصدي لأزمات محتملة.

(٤) إمكانية العودة إلى النظام القديم لتحديد قيمة العملات، أي اعتماد قيمة الذهب لا قيمة الدولار.

(٥) الطلب من الأقطار العربية، وخصوصاً العربية السعودية، أن تستخدم ما تتمتع به من ثقل (٦٠ بالمئة من احتياطات العالم من النفط، واحتياطات من النقد الأجنبي تزيد على تريليوني دولار (٢٠٠٠ مليار دولار)، ومجموعة سكانية تقترب من ٤٠٠ مليون نسمة في الأفق المنظور) وتقدم مساعدات لإنقاذ الاقتصاد العالمي.

(٦) إعادة جدولة الديون إلى المصارف الكبرى التي أثبتت عدم الاستجابة لخطط الإنقاذ الأمريكية والأوروبية، والمضي في ضخ سيولة للاقتصاد.

(٧) رفع سقف ضمان الودائع لتجديد الثقة في نظام الائتمان الرأسمالي.

(٨) دعوة الصناديق السيادية في الدول النفطية إلى إقراض البنوك الرأسمالية، والاستثمار في السندات الحكومية.

(٩) الضغط على دول «أوبك» كي تعدل عن سياسة خفض الإنتاج من النفط، خاصة أن العربية السعودية شاركت في قمة العشرين.

ب ـ القمة الثانية لمجموعة العشرين

عقدت مجموعة العشرين قمتها الثانية في لندن في ٢ نيسان/ أبريل ٢٠٠٩. ومن أهم النتائج التي توصل إليها زعماء أكبر اقتصاديات العالم اتفاق لمواجهة الأزمة المالية من خلال برنامج من التدابير تصل قيمته إلى ١١٠٠ مليار دولار، ويتضمن حزمة المحفزات التالية[١٩]:

(١) زيادة موارد صندوق النقد الدولي، ومساعدة الدول الأكثر فقراً في العالم.

(٢) تشديد آليات الرقابة على عمل البنوك والمؤسسات المالية وفق آليات عابرة للحدود،

(١٩) عبد الوهاب بوكروح، «مجموعة العشرين تتفق على خطة بـ: ١١٠٠ مليار دولار للتحفيز العالمي،» **الشروق** (الجزائر)، ٤/ ٤/ ٢٠٠٩، ص ١٣.

وإخضاع المكافآت المدفوعة لمسؤولي البنوك لرقابة أكثر تشددًا.

(٣) استحداث مجلس خاص بالاستقرار المالي، للعمل مع صندوق النقد الدولي بما يضمن التعاون عبر الحدود.

(٤) فرض إجراءات تنظيم دقيقة خاصة بتسيير صناديق التوفير ووكالات التصنيفات الائتمانية العالمية.

(٥) المسارعة إلى العمل على تطهير البنوك من الديون المعدومة (الأوراق المالية التي تملكها البنوك والمؤسسات المصرفية).

(٦) تخصيص ٥٠ مليار دولار لمساعدة البلدان الأكثر فقراً في العالم.

(٧) تخصيص ٢٥٠ مليار دولار من رصيد الخطة لزيادة حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي، التي ستكون متاحة لجميع الأعضاء المساهمين في ملكية الصندوق الذي سيشهد زيادة في رأس ماله قدرها ٥٠٠ مليار دولار ضمن الخطة، وستكون للدول المساهمة في زيادة رأس مال الصندوق كلمة مسموعة.

(٨) تخصيص ٢٥٠ مليار دولار لتمويل التجارة العالمية على مدى عامين بهدف زيادة حجم التجارة الدولية.

وأجمل ما قيل عن هذه القمة مقولة رئيس الوزراء البريطاني براون، الذي استضاف القمة في بلده، حيث قال: «هذا هو اليوم الذي اتفق فيه العالم على التصدي للكساد العالمي، ليس بالكلمات بل بخطة للإنعاش العالمي والإصلاح وبجدول زمني واضح، من خلال تعهد الحكومات بتقديم ٥٠٠٠ مليار دولار على مدار عامين لتحفيز الاقتصاد العالمي».

وجاء تأكيد لهذا القول على لسان الرئيس ساركوزي، الذي قال: «إن النتائج فاقت ما يمكن تخيله، وإن العالم بدأ في الخروج من النموذج الأنغلو ـ ساكسوني للتمويل».

وما يؤكد جدية هذه القمة والخروج بحلول جذرية قول رئيس الوزراء الأسترالي كيفن رود: «. . الاتفاق الذي تم التوصل إليه يبدأ في شن حملة صارمة ضد رعاة البقر في السوق المالية الذين جلبوا الخراب للأسواق العالمية وتراكم آثار حقيقية على الوظائف في كل مكان».

٣ ـ البديل الإسلامي كطوق نجاة من الأزمة المالية العالمية

ليس الإسلام مسؤولاً عن هذه الأزمة، لأن من أهم أسبابها عدم تطبيق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، التي قال عنها الله سبحانه وتعالى: ﴿**فإما يأتينّكم مني هدى فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى. ومن أعرض عن ذكري فإن له معيشة ضنكا ونحشره يوم القيامة أعمى. قال رب لمَ حشرتني أعمى وقد كنت بصيرا. قال كذلك أتتك آياتنا فنسيتها وكذلك اليوم تنسى**﴾[٢٠].

(٢٠) **القرآن الكريم**، «سورة طه،» الآيات ١٢٣ ـ ١٢٦.

وتأسيساً على ذلك، يمكن الخروج من الأزمة المالية العالمية من خلال تطبيق فقه الاقتصاد الإسلامي، وفي ضوء فتاوى وتوصيات فقهاء الصيرفة الإسلامية وفقهاء الأسواق المالية الإسلامية الصادرة عن مجامع الفقه الإسلامي العالمية، التي يمكن أن نستقرئ منها الوصايا الآتية:

أ ـ الامتناع عن التعامل بنظام الفائدة، الذي هو سبب الأزمة والبلاء، وتطبيق نظام الاستثمار والتمويل الإسلامي القائم على المشاركات والبيوع والاستصناع والإجارة، ونحو ذلك.

ب ـ الامتناع عن نظام تعامل بنظام الهامش، وبنظام الاختيارات، وبنظام المستقبليات وبنظام المشتقات الوهمية، لأن هذه النظم جميعها تعتمد على الربا والمقامرات التي تخلق اقتصاداً وهمياً لا يحقق التنمية، وتطبيق نظم الاستثمار الإسلامي من خلال التعامل بالأسهم وفق النظام النقدي، ونظام الاستثمار العيني المباشر في المشاريع(٢١).

ج ـ منع التعامل بنظام المتاجرة بالديون ونظام جدولة الديون، لأن هذين النظامين يقودان إلى مزيد من الإعسار والإفلاس، وتطبيق نظام المشاركات والرهون العينية النقدية مع الكيانات ذات الملاءة المالية.

د ـ تطهير المعاملات في أسواق النقد والمال من المال المكتسب بطرق غير مشروعة، وهذا ما يوصف بالأموال القذرة، وتطبيق مبدأ «من أين لك هذا؟».

هـ ـ تطهير الأسواق المالية من المعاملات الخفية والشائعات الكاذبة، ومحاربة العصابات التي تسيطر على هذه الأسواق، من الرأسماليين الطغاة الذين يأكلون أموال الناس بالباطل، وتطبيق نظام الرقابة الفعالة على الأسواق من خلال أجهزة رقابة حكومية وشعبية تتقي الله حق تقاته.

وتجسيداً للتوصيات التي سبق ذكرها، وكدليل قاطع على أن الاقتصاد الإسلامي هو أفضل حل للأزمة المالية العالمية ـ استنجاد الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا بالاقتصاد الإسلامي ـ وذلك من خلال عقد مؤتمر تحت عنوان «مؤتمر المالية الإسلامي» في ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨ في الولايات المتحدة الأمريكية وبإشراف وزارة الخزينة بواشنطن، وحضور ١٠٠ خبير اقتصادي، من بينهم جميع مسؤولي البنوك الأمريكية وبعض أعضاء الكونغرس، بمشاركة جامعة هارفرد، وتم فيه دراسة أبرز ملامح نظام الصيرفة الإسلامي. ويمثل هذا المؤتمر تحولاً جوهرياً في النظرة اتجاه الصيرفة الإسلامية. ومن أبرز البنوك التي سارعت إلى الاستنجاد بالاقتصاد الإسلامي بنك «إنكلترا المركزي»، الذي قام في ٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩ بخفض معدل فائدته بنصف نقطة مئوية ليصبح بذلك ١,٥ بالمئة، وهو أدنى مستوى في تاريخ بريطانيا منذ نشأة البنك المذكور عام ١٦٩٤، أي بعد ٣١٥ عاماً. بالتالي، كما كان متوقعاً من طرف الخبراء والمحللين الاقتصاديين في بريطانيا، يكون هذا البنك قد واصل سياسة العمل بالليونة

(٢١) شحاتة، «ماذا خسر العالم بطغيان الرأسمالية المالية،» ص ٩.

النقدية بعدما خفض معدل فائدته بنسبة ١,٥ بالمئة خلال تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨ و٠,٥ بالمئة خلال تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨[٢٢].

٤ ـ التوصيات المقترحة لتجاوز الأزمة المالية العالمية

إضافة إلى مخطط بولسون لإنقاذ الاقتصاد الأمريكي، وقمة مجموعة العشرين والنتائج التي تمخضت عنها، والبديل الإسلامي الذي اعتمدته بعض البنوك الربوية، ظهرت عدة دراسات واقتراحات لكبار الاقتصاديين والخبراء الماليين تضمنت توصيات مقترحة من أجل تجاوز الأزمة المالية العالمية الحالية، أهمها:

أ ـ الصين كأفضل منقذ للعالم من أزمته المالية

يقول بعض المراقبين إن مفتاح حل الأزمة المالية التي يمر بها النظام المصرفي في الدول الغربية قد يكون بيد الصين، التي تمتلك احتياطات من العملة الصعبة تتجاوز تريليوني دولار.

ورغم أن الخبراء الاقتصاديين الصينيين يعلنون أن الصين على استعداد للقيام بواجبها في حل الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، فهي لن تقوم بإصدار «شيكات على بياض» للدول الغربية؛ إذ إن اهتمام المسؤولين الصينيين يتركز على حل مشاكل الصين الداخلية، مثل تفادي احتمال تباطؤ نموها الاقتصادي. وحتى لو قبلت الصين بحل هذه الأزمة، فمن المرجح، بل من المنطقي أن يكون ذلك مرفقاً بسلسلة طويلة من الشروط.

وقد أشار آخر الإحصاءات (خلال عام ٢٠٠٩) إلى أن احتياطات الصين تجاوزت ١,٩ تريليون دولار (١٩٠٠ مليار دولار). وكتب مدير معهد «بيترسون» للاقتصاد العالمي، ومقره الولايات المتحدة، في صحيفة **فايننشيال تايمز** البريطانية أن في إمكان الولايات المتحدة طلب قرض من الصين، وقال: «يمكن للصين أن تقدم إلى الحكومة الأمريكية قرضاً بقيمة ٥٠٠ مليار دولار لإنقاذ نظامها المالي». ويقوم الصينيون عملياً بمساعدة الاقتصاد الأمريكي منذ عدة سنوات عن طريق شراء الديون الحكومية الأمريكية، وهو ما ساعد هذه الأخيرة على الإنفاق أكثر مما تسمح به إمكاناتها. وأشار زهاو أكسيجون، نائب رئيس جامعة «ريمين» الصينية في بكين، إلى أن الصين تقوم بمساعدة الاقتصاد الأمريكي عملياً، وأن من الممكن أن تستمر في ذلك، ولكنها غير قادرة على تحمّل كلّ عبء حل هذه الأزمة، وأن على الاقتصاديات الأخرى في روسيا والهند والبرازيل، مثلاً، المشاركة في تحمل هذا العبء.

ب ـ الإجراءات والتوصيات التي يروَّج لها لتجاوز الأزمة المالية العالمية

(١) مزيد من الشفافية في منتجات الدَّين، وأهمها المشتقات التي اعترف كبار المنظمين المصرفيين في العالم أن بنوكهم المركزية لا تفهمها.

(٢٢) آمال عزيزية، «أوروبا والولايات المتحدة تستنجدان بـ: «الاقتصاد الإسلامي»،» **الخبر**، ٤/١١/٢٠٠٨، ص ٥.

(٢) مزيد من التنظيم والرقابة. وحقيقة الأمر أن الرقابة ظلت تتمدد وتتشدد ولكن تجاه العالم الثالث فقط.

(٣) وضع قواعد حسابية جديدة تقيّم الأصول ولا تسمح بتضخيمها، وبالتالي لا تسمح بتضخيم الاستدانة.

(٤) دعم مراكز التحليل المالي والاقتصادي المحايدة، وجعلها مسؤولة عن الدراسة والمعلومات الخاصة بأوضاع السوق المالية، وعن تقديم دراسة سليمة بشأن المؤسسات المراد الاستثمار فيها.

(٥) ضرورة فرض ضوابط على استعمال أموال الضرائب التي استعملت لإنقاذ البنوك عن طريق تسليفها بربح، واستعمالها لإنعاش الحالة الاقتصادية (التسليف مباشرة لعناصر الاقتصاد الحقيقي من طالبي شراء المنازل والعربات وقروض تشغيل الشركات الصغيرة والمتوسطة)، وعدم صرف ربح لأصحاب رؤوس الأموال لهذه البنوك قبل استعادة أموال دفع الضرائب، وعدم صرف حوافز لرؤساء المصارف الذين تصرفوا بعدم مسؤولية، وفصلهم.

رابعاً: تأثير الأزمة المالية العالمية في البورصات العالمية

أصيب العالم بالذعر، وكادت أنفاس المتعاملين في أسواق المال العالمية تفيض جرّاء ما حدث من إعصار دمّر مؤسسات المال الأمريكية الكبرى، وامتد إلى أوروبا وباقي أنحاء العالم الأخرى، وأدخل الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد الغربي برمته في مرحلة ركود وانخفاض حاد في أسعار الأسهم أدت إلى وقوع خسائر هائلة، وهو ما يذكرنا بأزمة الكساد العالمي عام ١٩٢٩ وما سببته من خسائر فادحة في سوق الأوراق المالية.

١ ـ العوامل الرئيسية وراء تراجع بورصات العالم

العامل الأول: توسُّع المؤسسات المالية في منح الائتمانات العالية المخاطر للشركات والمؤسسات العاملة في مجال الرهن العقاري، التي لا تتوافر لديها الضمانات المالية الكافية لسداد التزاماتها اتجاه الجهات المقرضة. ووصل الأمر إلى حد معاناة هذه الجهات عدم توافر السيولة اللازمة لتمويل أنشطتها.

العامل الثاني: عدم قدرة مؤسسات التمويل العقاري على القيام بعمليات الاستحواذ التي أعلنتها الحكومة الأمريكية أخيراً، وذلك بسبب عدم توافر التمويل اللازم للقيام بهذه العمليات، وهو ما أعطى مؤشراً سلبياً على أداء الاقتصاد الأمريكي.

العامل الثالث: عجز الحكومة عن توفير فرص العمل التي كانت قد أعلنتها في وقت سابق، وكان له أثر بالغ في تراجع البورصات الأمريكية؛ إذ ولّد لدى المستثمرين شعوراً بأن أكبر اقتصاد على مستوى العالم يمر بأزمة حقيقية. ومن المعروف أن أسواق المال بالغة الحساسية إزاء هذه المؤشرات، فكان التراجع حاداً في مؤشرات البورصات الأمريكية كافة.

يُعرف عن السوق الأمريكية أنها ترتبط ارتباطاً عضوياً بالاقتصادين الأوروبي والآسيوي، وفي حالة تراجع نشاط الاقتصاد الأمريكي، يعاني هذا الاقتصادان انخفاضاً في حجم مبيعاتهما. وعندما تظهر مؤشرات على هذا التراجع، تبدأ البورصات العالمية في الانحدار والتقهقر.

ونظراً إلى أن صناديق الاستثمار ومؤسسات رأس المال تبدأ في التخلص عمّا في حوزتها من أسهم، تزداد عمليات البيع في جميع أسواق المال بما يؤدي إلى تراجع القيمة السوقية للأسهم وانخفاض أسعارها على المستوى العالمي، أخذاً في عين الاعتبار أن مؤسسات المال العالمية، سواء كانت أمريكية أو أوروبية، تحرص على تنويع محافظها المالية عن طريق الاستثمار في بورصات الأوراق المالية كافة، بما فيها البورصات الناشئة، وهذا لتقليل درجة المخاطر المترتبة على تراجع الأسهم في أي من البورصات العالمية.

٢ ـ تداعيات الأزمة المالية العالمية على بورصات البلدان المتقدمة

خلّفت الأزمة المالية العالمية اختلالاً كبيراً في البورصات العالمية، رغم اعتماد مخطط بولسون الذي وضعته إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش لإعادة بعث بنوكها والقضاء على الأزمة، ورغم التطمينات التي قدمها الاتحاد الأوروبي بشأن التكفل بالقضية. وكان من أبرز الضحايا «المجموعة الأمريكية العالمية»، وهي واحدة من أكبر شركات التأمين في العالم. وقد بدأت تترنح مع خسارة أسهمها نحو ٦١ بالمئة من قيمتها. كما أن أعراض العدوى بدأت تصيب عدداً من المؤسسات الأخرى؛ إذ خسر بنك «واشنطن ميوتوال» ٢٧ بالمئة من قيمة أسهمه، وهبطت قيمة أسهم «جنرال إلكتريك» بنسبة ٨ بالمئة، وتراجعت أسهم «سيتي غروب»، أكبر بنوك أمريكا، بنسبة ١٥ بالمئة ليصل سعر السهم إلى ١٥,٢٤ دولاراً، في أقل مستوى له منذ عام ٢٠٠٢، وتلاه بنك «أوف أميريكا» الذي تراجعت أسهمه نحو ٢١ بالمئة ليصل سعر السهم إلى ٢٦,٥٥ دولاراً، وهو أقل سعر له منذ تموز/ يوليو ١٩٨٢. وخسرت أسهم «أميريكان إكسبرس»، أكبر شركات بطاقات الائتمان الأمريكية، ٨,٩ بالمئة من قيمتها ليصل سعر السهم الواحد إلى ٣٥ دولاراً[٢٣]، كما هبطت أسهم «غولدمان ماكس» بنسبة ١٢ بالمئة، وتراجعت أسهم «جي بي مورغان تشيس آند كومباني» بنسبة ١٠ بالمئة. أمّا «مورغان ستانلي»، أكبر شركات التعامل بالأوراق المالية للخزانة الأمريكية، فقد هبطت أسهمها بنسبة ١٤ بالمئة.

لقد مرت البورصات العالمية بأيام عجاف كان أسوأها وأحلكها:

● في الأيام الأولى من انفجار الأزمة المالية العالمية، هوت أسعار الأسهم في معظم بورصات العالم متأثرة بالأزمة المالية التي اكتسحت أسواق المال، فانخفضت الأسهم الأوروبية ٤ بالمئة، وهبط مؤشر «يورو فرست ٣٠٠» لأسهم الشركات الأوروبية الكبرى ٤,٢ بالمئة، أي إلى ١٠٤٤٤,١٦ نقطة، وفقد المؤشر القياسي ١,٤ بالمئة، وهبط بنسبة تزيد على ٣٠ بالمئة منذ

(٢٣) حازم الببلاوي، «الأزمة المالية العالمية الحالية «محاولة للفهم»»، <http://www.iid-alraid.de/Arabisch/Abwab/Artikel/2008/Dirasat/Dr0000117.doc>.

بداية عام ٢٠٠٨. وفي آسيا تراجع مؤشر «نيكي» في بورصة طوكيو بنسبة ٤,٢٥ بالمئة عند الإقفال، مسجلاً أدنى مستوى له منذ أكثر من أربعة أعوام ونصف عام بسبب مخاوف متزايدة من صحة الاقتصاد في الولايات المتحدة وأوروبا، وتراجع سعر الدولار في مقابل الين[٢٤].

كما أن مؤشر «توبكس» خسر ٤٨,٤٨ نقطة ليصل إلى ٩٩٩,٠٥ نقطة للمرة الأولى منذ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣، وأقفلت بورصة شنغهاي على تراجع قدره ٥,٢٣ بالمئة، وكذلك انخفض مؤشر «أم آس سي إكس» لبورصات منطقة آسيا والهادي خارج طوكيو ٥,٣٥ بالمئة، إلى أدنى مستوى له منذ عام ٢٠٠٥. كما انخفض مؤشر «هانغ سينغ» في هونغ كونغ بنسبة ٣,٣٥ بالمئة، وانخفض مؤشر «كي أو أس يي آي» في كوريا الجنوبية بنسبة ٤,٣ بالمئة.

- في ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨ عرفت بورصات آسيا تراجعاً بلغ ٥ بالمئة، في الوقت الذي ارتفع الين مقابل اليورو إلى أعلى مستوياته منذ عامين، إذ إن اليورو انخفض بنسبة ٣ بالمئة، ليسجل أدنى مستوى له منذ ١٣ شهراً، ووصل سعر صرفه إلى ١٤٠,٤٨ يناً يابانياً و١,٣٦ دولار أمريكي[٢٥].

- في ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨ شهدت بورصة طوكيو تراجعاً حاداً لأهم مؤشر للاقتصاد الياباني «نيكاي»، الذي يرمز إلى أكبر الشركات اليابانية التي يبلغ عددها ٢٢٥ شركة.

- في ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨ خسرت بورصة «فرانكفورت» ١٠ بالمئة في حدود الساعة الواحدة زوالاً، فيما سجلت بورصة انهياراً حاداً بلغ ١١,٤٣ بالمئة، وذلك بعد دقائق قليلة من بدء التداول في «وول ستريت» التي فتحت على تراجع لأهم مؤشراتها، وهي الوجهة التي أخذتها بورصة لندن التي عاودت الانهيار دقائق بعد بداية التداول في نيويورك على تراجع بسبب المؤشرات السوداوية التي أطلقها مدير صندوق النقد الدولي بخصوص احتمال الكساد الذي يخيم على الاقتصاد العالمي. كما قذفت بورصة طوكيو إلى السطح بأول ضحية تمثّلت في إفلاس شركة التأمين اليابانية «ياما تولايف» المختصة بالتأمين على الحياة؛ إذ بلغت خسائرها ٢,٦٨ مليار دولار نتيجة الاستثمار في سندات لها علاقة بالرهن العقاري. كما تراجعت أسعار النفط في نيويورك إلى أقل من ٨٠ دولاراً، وذلك لأول مرة منذ ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧، متأثراً بالذعر الذي أصاب بورصات الأسهم العالمية التي سجلت نسب تراجع غير مسبوقة[٢٦].

- في ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨ شهدت بورصة موسكو نزيفاً مالياً، وهي من أهم المؤشرات الخاصة بالمواد الأولية، وعلى رأسها النفط الذي تراجع في بورصة نيويورك إلى ٦٨ دولاراً، وتراجع في بورصة لندن إلى ٦٦ دولاراً للبرميل، بينما سجل اليورو أدنى مستوى له

(٢٤) «تداعيات الأزمة المالية العالمية وانتهاء حقبة الهيمنة الأمريكية،» مركز الإعلام التركماني العراقي.

(٢٥) سفيان بوعياد، «بورصات تتدهور وأوروبا تبحث عن منفذ لها،» **الخبر**، ٧/ ١٠/ ٢٠٠٨، ص ١١.

(٢٦) عبد الوهاب بوكروح، «خسائر غير مسبوقة منذ عقود والنفط يتهاوى إلى أقل من ٨٠ دولار للبرميل،» **الشروق**، ١١/ ١٠/ ٢٠٠٨، ص ٤.

منذ عامين بانخفاضه إلى ١,٢٨ دولار. كما تراجعت أسهم كلٍّ من «جنرال موتورز» و«نورتال» و«فورد» بصورة كبيرة، وسحب العديد من المضاربين أموالهم من المواد الأولية[٢٧].

الجدول الرقم (١)
أسعار العمولات والمواد الأولية في ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨

اليورو/ الدولار	**١,٢٨ دولار**	٢,٠٣ بالمئة
النفط في بورصة نيويورك	٦٨,٢٧ دولاراً للبرميل	٥,٤٢ بالمئة
النفط في بورصة لندن	٦٦,٧٦ دولاراً للبرميل	٤,٣ بالمئة

المصدر: حفيظ صواليلي، «الأورو في أدنى مستوى له أمام الدولار منذ سنتين والبترول يتهاوى،» **الخبر** (الجزائر)، ٢٣/ ١٠/ ٢٠٠٨، ص ٥.

• في ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨، سجلت أهم الساحات المالية تراجعاً في مؤشراتها إلى درجة أنه أدى بعدد من البورصات الآسيوية إلى الإغلاق بعد أن تجاوزت تراجعاً بنسبة ١٠ بالمئة. وقد شمل التراجع بورصات لندن وباريس وفرانكفورت، التي هي أكبر البورصات الأوروبية، فضلاً على بورصة طوكيو، حيث شهد مؤشر «نيكاي» انهياراً بنسبة تزيد على ٦,٣ بالمئة، وهو أدنى مستوى له منذ ٢٦ عاماً. وفي المقابل، نزلت أسعار النفط لأول مرة تحت سقف الـ ٦٠ دولاراً للبرميل في بورصة لندن، كما بلغ سعر صرف اليورو ١,٢٣ دولار، وهو أدنى مستوى له منذ عامين، بعد أن حقق مستوى قياسياً له بلغ ١,٥٩ دولار في تموز/ يوليو ٢٠٠٨.

• في ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨ هوت الأسهم اليابانية في بورصة طوكيو للأوراق المالية على خلفية خسائر الأسهم الأمريكية في بورصة «وول ستريت» في نيويورك، فأغلق مؤشر «نيكي» القياسي، منخفضاً بنسبة ٣,٣ بالمئة، ليصل إلى ٨٧٨١,٤٥ نقطة. كما تراجع مؤشر «توبكس» للأسهم الممتازة نحو ٣ بالمئة، أي بمقدار ٢٧,٢٩ نقطة، ليغلق عند ٨٨٩,٣٦ نقطة. وخسر مؤشر «هانغ سينغ» في هونغ كونغ ما نسبته ٠,٥ بالمئة. وفي أستراليا، تراجعت الأسهم بنسبة ٣,٥ بالمئة، وانخفض المؤشر ١٤٦ نقطة ووصل إلى ٤٣١٩,٨٣ نقطة. وشهدت الأسواق الأوروبية عند بداية التعاملات هبوطاً عاماً، متأثرة بإغلاق الأسواق الأمريكية والآسيوية على تراجع، فانخفض مؤشر «يورو فرست ٣٠٠» الرئيسي لأسهم الشركات الكبرى في أوروبا بنسبة ١,٥ بالمئة، أي إلى مستوى ٩٠٨,٤٨ نقطة، وكان المؤشر قد ارتفع بنسبة ٠,٩ بالمئة عند الإغلاق. وفي بريطانيا تراجع مؤشر «فوتسي ١٠٠» بنسبة ١,٥ بالمئة. وفي ألمانيا هبط مؤشر «داكس» بنسبة ٢,٢ بالمئة، في حين تراجع مؤشر «كاك» الفرنسي بنسبة ٢ بالمئة.

(٢٧) حفيظ صواليلي، «الأورو في أدنى مستوى له أمام الدولار منذ سنتين والبترول يتهاوى،» **الخبر**، ٢٣/ ١٠/ ٢٠٠٨، ص ٥.

● في ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨، بلغت أسعار النفط في بورصة نيويورك، بحسب المؤشر «ويست تكساس أنترميديات»، ٤٨,٢٥ دولاراً للبرميل مقابل ٤٧,٤٠ دولاراً في بورصة لندن، بالنسبة إلى «برنت» بحر الشمال، وهذا المستوى هو الأدنى منذ ثلاثة أعوام ونصف عام[٢٨].

● في ٩ آذار/ مارس ٢٠٠٩، عرفت أسعار النفط ارتفاعاً في الأسواق الدولية؛ إذ بلغ في بورصة نيويورك، لتسليمات نيسان/ أبريل ٢٠٠٩ ما قيمته ٤٦,٥٦ دولاراً للبرميل، بينما قدر «برنت» بحر الشمال في بورصة لندن بـ ٤٥,٦٨ دولاراً للبرميل.

٣ ـ انعكاس الأزمة المالية العالمية على البورصات العربية

لم تسلم البلدان العربية هي الأخرى من امتداد عدوى الأزمة المالية العالمية إلى سوق الأوراق المالية، والدليل على ذلك ما يلي:

● تهاوت الأسهم في البورصات الخليجية عند انفجار الأزمة المالية؛ ففي السوق السعودية، حيث أكبر بورصة أسهم في الخليج، هبط المؤشر الرئيسي أكثر من ٩ بالمئة، في حين انخفض مؤشر سوق الدوحة للأوراق المالية في قطر بنسبة ٤,٢ بالمئة.

● في ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨، خسر مؤشر بورصة دبي ٦,٨٦ بالمئة، وهو ما أدى إلى وصوله إلى أدنى مستوى له في غضون ١٨ شهراً. وتراجعت السوق خصوصاً بسبب القطاع العقاري الذي فقد ١١,١ بالمئة، وتراجعت أسهم شركة «إعمار» العملاقة بنسبة ١٢,٣ بالمئة، وهي أكبر خسارة لها منذ قرابة ثمانية أعوام. كما تدهورت البورصة الثانية في الإمارات العربية المتحدة، وهي سوق الأوراق المالية في أبو ظبي، بنسبة ٤,٧ بالمئة، والسبب أيضاً انخفاض في القطاع العقاري بنسبة ٩ بالمئة. وتأثرت البورصتان بشكل كبير بتدهور أسهم كبرى الشركات العقارية وسحب مليارات الدولارات من الاستثمارات الأجنبية بسبب الأزمة المالية العالمية. كما تراجعت بورصة الكويت، التي تحتل المرتبة الثانية من حيث الحجم في الوطن العربي، بنسبة ٣,٦ بالمئة. وفي قطر أنهت بورصة الدوحة يوم العمل بخسارة بلغت نسبتها ٧ بالمئة، في حين تراجعت بورصة سلطنة عمان بنسبة ٢,٨ بالمئة.

● في ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨، سجلت أهم البورصات العربية، منها السعودية والمصرية، تراجعاً حاداً لأهم مؤشراتها؛ فبلغت في السعودية العربية مستوى ٦ بالمئة.

● في ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨، واصلت مؤشرات الأسواق الخليجية تراجعها في تعاملات هذا اليوم، بسبب المخاوف من استمرار التباطؤ الاقتصادي العالمي. وقاد التراجع في بداية تعاملات سوق الدوحة للأوراق المالية إلى هبوط مؤشرها بنسبة ٦,٠٥ بالمئة ليصل إلى مستوى ٦٣٥٦,٠٩ نقطة. وكان قطاعا البنوك والتأمين أكبر الخاسرين في السوق. وفي الإمارات

(٢٨) حفيظ صواليلي، «سعر النفط الجزائري فقد أكثر من ٤١ دولاراً خلال شهرين،» **الخبر**، ٢٢/١١/٢٠٠٨، ص ٧.

تراجع مؤشر سوق دبي للأوراق المالية بنسبة ٦ بالمئة ليهبط إلى أدنى مستوى له في أربعة أعوام، أي إلى ما دون ٢٤٠٠ نقطة، وكان المؤشر قد تراجع خلال اليومين السابقين أكثر من ٩ بالمئة. أمّا في سوق دبي، فقد تراجعت شركة «إعمار» مع هبوط سعر سهمها بنسبة ٨ بالمئة ليتدنى إلى مستوى قياسي منذ إدراج الشركة في البورصة قبل ثمانية أعوام، إذ بلغ ٣,٨١ دراهم (١,٠٤ دولار)، ثم خسر سهمها خلال عام ٢٠٠٨ أكثر من ٧٥ بالمئة من قيمته. وفي سوق أبو ظبي للأوراق المالية، هبط المؤشر بنسبة ٣,٧ بالمئة، وكان أكبر الخاسرين الشركات العقارية بنسبة فاقت ١,٣ بالمئة. وفي أكبر الأسواق العربية تراجع مؤشر السوق «السعودية» عند بداية التعاملات بنسبة ٤,٥٤ بالمئة ليصل إلى مستوى ٥٥٠٤ نقطة، وكان المؤشر قد أغلق مرتفعاً بنسبة ١,٢ بالمئة. وقاد التراجع قطاع الصناعات البتروكيميائية إلى خسارة بنسبة ٥,٤٥ بالمئة وقطاع التأمين بنسبة ٥,٠٩ بالمئة[٢٩].

خاتمـة

إن الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ أزمة لم تنتج من عدم، بل هي أزمة جشع تسبب فيها المرابون، وذلك نتيجة الخروج عن مبادئ الاقتصاد الإسلامي، الذي حذرنا من التعامل بالربا نظراً إلى ما يخلفه من أضرار، وهو ما بدا واضحاً وجلياً في النظام الرأسمالي الذي أضحى يعاني جملة أمراض مزمنة مست جوانبه وأطرافه، وأدت إلى انفجار الفقاعة العقارية التي ما لبثت عدواها أن انتقلت إلى باقي القطاعات الاقتصادية العالمية الأخرى، فأفضت إلى مسارعة حكومات البلدان المتقدمة والمتضررة في آن واحد إلى تقديم حلول سريعة عاجلة، تتراوح بين مخطط بولسون لإنقاذ الاقتصاد المالي الأمريكي، واقتراحات تدعو إلى حلول جذرية ظهر فيها البديل الإسلامي كأفضل حل لهذه الأزمة. ولعل موريس آليه، الحائز جائزة نوبل التذكارية في الاقتصاد لعام ١٩٨٨، من أشد وأبرز علماء الاقتصاد الذين أوصوا ونادوا بضرورة اعتماد منهج وتعاليم الاقتصاد الإسلامي على مستوى المصارف. بالإضافة إلى ذلك، طفت على السطح حلول أخرى تمثّلت،على سبيل المثال لا الحصر، في التقيد بمبادئ الرقابة على المصارف وحوكمتها وفق معايير الشفافية والمساءلة ■

(٢٩) «تراجع الأسواق العربية والآسيوية والأوروبية،» **الشروق**، ١٢/١١/٢٠٠٨، ص ١١.